

العراق والانتخابات الأمريكية

2006/10/31

تعيش أمريكا حالة مستمرة من الحملات الإنتخابية التي تدوم طويلا، خاصة حملة انتخابات الرئاسة التي تستغرق عادة ما يقارب السنتين. وبينما يتم انتخاب رئيس دولة جديد كل 4 سنوات، يتم انتخاب كافة أعضاء مجلس النواب، والبالغ عددهم 435 عضوا كل سنتين. أما أعضاء مجلس الشيوخ، والبالغ عددهم 100 عضو، فيتم انتخاب ثلثهم كل سنتين. وينص نظام الانتخابات الأمريكي على أن فترة الرئاسة هي 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، وأن فترة العضوية في مجلس الشيوخ هي 6 سنوات قابلة للتجديد لمرات لا حصر لها، وأن فترة العضوية في مجلس النواب هي سنتين قابلة للتجديد لمرات ومرات . ولذا فإن الانتخابات القادمة، والتي ستجرى يوم 7-11-2006، ستشهد انتخاب مجلس نواب جديد، وانتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ.

يشير سجل الانتخابات الأمريكية السابقة إلى أن غالبية الانتخابات، خاصة الانتخابات التي تجرى في منتصف الفترة الرئاسية، تركز عادة على القضايا الداخلية أكثر بكثير من تركيزها على قضايا السياسة الخارجية . ويعود السبب في ذلك لاتجاه الناخب الأمريكي بوجه عام إلى الاهتمام بالقضايا ذات التأثير المباشر على أوضاعه المعيشية، وهي قضايا في غالبيتها داخلية، والابتعاد عن الخوض في قضايا السياسة الخارجية لضعف تأثيرها على حياته اليومية وأوضاعه المعيشية، خاصة في المدى القصير. وهذا يعني أن من المفروض أن لا تكون للحرب على العراق آثار تذكر على الانتخابات القادمة، ولا على حظوظ المرشحين من كلا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي.

لكن المراقب السياسي لا يسعه إلا أن يرى أن الحرب الأمريكية على العراق، وما آلت إليه الأوضاع الإنسانية في الأراضي العراقية أصبحت هي القضية الأهم بالنسبة للناخب الأمريكي وموقفه من الانتخابات التي ستجرى بعد أيام . وهذا دفع مرشحي الحزب الديمقراطي إلى التركيز على الفشل الذريع الذي لحق بإدارة الرئيس بوش في تعاملها مع تلك الحرب، ومع الجرائم التي ترتكب باسم مثاليات لا وجود لها إلا في قاموس الرئيس الأمريكي الذي أثبتت الأحداث المتلاحقة بعد مفرداته عن الواقعية والمنطق والحقيقة. وفي المقابل، يقول مرشحي الحزب الجمهوري الحاكم أن الرئيس بوش وحزبه هو القوة الوحيدة القادرة على حماية الأمريكيين وصيانة الأمن الوطني، وأن الديمقراطيين ليس لديهم خطة أمنية، وأنهم يعتزمون الهروب من العراق وسحب القوات الأمريكية منها، وترك العراق ساحة للمتطرفين وقاعدة لتنشئة وتدريب الإرهابيين. وحين سئل أحد المرشحين الجمهوريين عن الخطة الأمنية السحرية التي لدى حزبه، قال إن لدى الرئيس بوش خطة، لكنه لا يمكنه أن يعلنها على الملأ، وأنه لا بد من السرية لاحتفاظ الخطة بقدرتها على المفاجأة.

أما الرئيس بوش فيقول إن الناخبين الأمريكيين سيحكمون على حزبه من خلال عاملين رئيسيين: الحرب على الإرهاب، وحالة الاقتصاد الأمريكي . وفي هذا الخصوص يقول الرئيس إن أمريكا لم تتعرض لهجوم إرهابي منذ أن قام بشن حرب على الإرهاب قبل خمسة سنوات، وأن الاقتصاد الأمريكي في حالة نمو انتعاش ، إذ تم خلال فترة حكمه خلق أكثر من 6 ملايين وظيفة جديدة، وأن معدل البطالة انخفض إلى 4.6 في المائة .

على الرغم من محاولة التركيز على القضايا الداخلية، فإن الحزب الجمهوري الحاكم يتعرض لحملة نقد حادة ومتواصلة، تتركز حول سياسة الرئيس تجاه العراق وأفغانستان وكوريا الشمالية وإيران. ويلاحظ المتابع للبرامج الإخبارية والتطورات السياسية على الساحة الأمريكية أن كافة البرامج والتحليلات السياسية تتضمن يوميا تحليلات موسعة ومعلومات جديدة عن حجم الورطة الأمريكية في العراق، وعن عدم وجود خطة لدى الرئيس للخروج منها منتصرا، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي إلى القول أن مفهوم النصر يحتاج إلى تعريف جديد غير تقليدي.

وفي الواقع، حتم الفشل الأمريكي في العراق قيام الإدارة الأمريكية بتغيير أولوياتها ، واستبدال الأهداف القديمة بأهداف جديدة أكثر تواضعا. إذ بينما دأبت الإدارة على القول في الماضي أن هدف أمريكا هو بناء عراق ديمقراطي متحالف مع أمريكا وشريك في الحرب على الإرهاب، استبدل ذلك الهدف ببناء نظام حكم قوي قادر على الحفاظ على وحدة العراق وصيانة سيادته والتصدي للنشاطات الإرهابية. وهذا يعني عمليا أن برنامج الرئيس بوش لبناء شرق أوسط جديد قد ذهب في مهب الريح، وأن الهدف

لم يعد ديمقراطية الشرق الأوسط ، بل الحفاظ على استقراره وكسب تأييد حكامه للحرب على الإرهاب ومشاركتهم فيها.

لذا يرى المراقبون السياسيون أن الديمقراطيين سيكسبون ما يكفي من المقاعد في مجلس النواب لتشكيل أغلبية برلمانية قادرة على تحدي الرئيس وتعطيل العديد من مشاريعه، وإجباره على تغيير سياسته تجاه العراق بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويشير تاريخ الانتخابات الأمريكية إلى أن تورط الإدارة الحاكمة في حرب طويلة ومكلفة ولا تحظى بتأييد الشعب، أو تعرض تلك الإدارة لفضائح سياسية أو أخلاقية كان دوما سببا في حصول ما يشبه الانقلاب ضد الحزب الحاكم. وكما تشير استطلاعات الرأي العام أصبحت الحرب على العراق حربا ممقوتة، وأن إدارة بوش تعرضت لفضائح فساد سياسية، كما تعرض الكونجرس لفضائح أخلاقية عديدة. وفي الواقع، أشار استطلاع للرأي العام أجري قبل أسبوعين من موعد الانتخابات إلى أن 95% من الديمقراطيين سيصوتون لصالح مرشحي حزبهم، وذلك مقابل 88% من الجمهوريين، وأن 59% من المستقلين سيصوتون لصالح الديمقراطيين ، في مقابل 31% لصالح الجمهوريين ، وهذا يعطي 54% من أصوات الناخبين للديمقراطيين ، مقابل 31% فقط للجمهوريين. وبناء على ذلك يرى المحللون السياسيون أن من المؤكد أن ينجح الديمقراطيون في السيطرة على مجلس النواب، ولكن سيكون من الصعب عليهم كسب أغلبية في مجلس الشيوخ، وإن كنت شخصا اعتقد أن ذلك ممكنا إذا سارت موافق الرأي العام في الاتجاه الحالي، وازدادت الأوضاع في العراق سوءا.